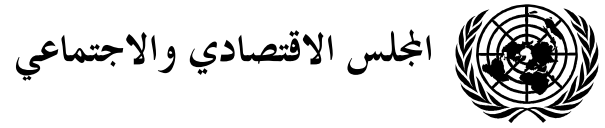


Distr.: General
28 December 2001
Arabic
Original: English



لجنة المخدرات

الدورة الخامسة والأربعون

فيينا، ١١-١٥ آذار/مارس ٢٠٠٢

البند ٨ (د) من جدول الأعمال المؤقت*

تنفيذ المعاهدات الدولية المتعلقة بمراقبة المخدرات:
المسائل الأخرى الناشئة من المعاهدات الدولية المتعلقة
بمراقبة المخدرات

نظام قاعدة البيانات الوطنية

مذكرة من الأمانة العامة

١- أثنى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في قراره ١٨/٢٠٠١ المؤرخ ٢٤ تموز/يوليه ٢٠٠١ والمعنون "تنفيذ نظام الحاسوب والاتصالات السلوكية واللاسلوكية للمراقبة الدولية والوطنية للعقاقير الذي استحدثه برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات"، على برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات (اليونديسب) للنجاح الذي أحرزه حتى الآن في إنشاء نظام قاعدة البيانات الوطنية ولاستجابته لاحتياجات الدول الأعضاء لدى إنشاء النظام.

٢- وفي القرار نفسه، أحاط المجلس علماً بأن ممثلي خمس وعشرين حكومة، من الذين حضروا الاجتماع الثالث لمجموعة مستخدمي نظام قاعدة البيانات الوطنية، الذي عقد في فيينا من ٢ إلى ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، قد خلصوا إلى أن نظام قاعدة

البيانات الوطنية هو منتج شامل وناضح يتميز بغاية السهولة في الاستخدام وجاهز للاختبار المفصل وربما للتنفيذ في بلدان عديدة. كما طلب المجلس في ذلك القرار إلى برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات أن يحيل إلى لجنة المخدرات في دورتها الخامسة والأربعين تقريراً عن نظام قاعدة البيانات الوطنية. وقد أعد هذا التقرير استجابة إلى ذلك الطلب.

٣- وبناء على توصيات الاجتماع الثالث لمجموعة مستخدمي نظام قاعدة البيانات الوطنية، وضع اليونديسيب خطة عمل لأنشطة النظام في عام ٢٠٠١. وركزت الخطة أساساً على توسيع نطاق استخدام النظام ليشمل أكبر عدد ممكن من السلطات المختصة، نتيجة لسلسلة من البعثات التي أجراها الفريق المسؤول عن المشروع والمعني بنظام قاعدة البيانات الوطنية. وقد اضطلعت كل بعثة بتجهيز النظام وتوفير التدريب اللازم لاستخدامه. وأتيحت المعدات وتراخيص البرامج الحاسوبية الأساسية للسلطات الوطنية المختصة. كما قدمت، عند الاقتضاء، المعدات والتراخيص اللازمة للمشاريع الإقليمية التي يديرها اليونديسيب كمشروع مراقبة المخدرات المشروعة في شرقي أفريقيا ومشاريع مراقبة السلاّف في آسيا الوسطى وجنوبي آسيا وأمريكا اللاتينية.

٤- وقد زوّدت الدول التالية بنظام البيانات الوطنية من طراز ٤٠٠ ووفر لها التدريب اللازم لاستخدامه خلال عام ٢٠٠١: أثيوبيا والأردن وأستراليا وأوروغواي وأوزبكستان وأوغندا وإيرلندا وبابوا غينيا الجديدة وباكستان وجمهورية تنزانيا المتحدة وسري لانكا وسلوفاكيا وطاجيكستان وفرنسا وقيرغيزستان وكينيا ولبنان ومصر ومليديف ونيبال والهند وبنغلاديش والولايات المتحدة الأمريكية.

٥- وموّلت أنشطة نظام قاعدة البيانات الوطنية من حساب الأمم المتحدة للتنمية. وقد استنفدت الأموال التي خُصّصت للنظام من ذلك الحساب في عام ٢٠٠١. ولذا، وضع اليونديسيب خطة مشروع لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ ترمي إلى مواصلة مبادرة نظام قاعدة البيانات الوطنية. وجرى تعميم خطة المشروع خلال

الاجتماع الرابع لمجموعة مستخدمي نظام قاعدة البيانات الوطنية، الذي عقد في فيينا في الأول من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١.

٦- واليوندسيب في صدد إعداد وثيقة مشروع لمواصلة مبادرة نظام قاعدة البيانات الوطنية خلال فترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣. وسيعتمد المشروع الجديد على تبرعات الدول الأعضاء.

٧- وحضر ممثلو ٤٩ دولة الاجتماع الرابع لمجموعة مستخدمي نظام قاعدة البيانات الوطنية. وخلص الاجتماع بالإجماع إلى أن نظام قاعدة البيانات الوطنية قد بلغ ذروة النضج، وتمكن من تلبية احتياجات مراقبة المخدرات المشروعة على الصعيدين الوطني والدولي تلبية تامة، ومن وضع معايير لأتمتة مراقبة المخدرات الوطنية والدولية. وقد أُرْجِي كثير من الثناء على عملية وضع المعايير، وطلب إلى اليوندسيب مواصلة دعمه للنظام.

٨- وكانت الحاجة إلى ضمان ديمومة نظام قاعدة البيانات الوطنية من الشواغل الرئيسية لجميع الدول الممثلة في الاجتماع. واقترح ممثلو أستراليا وألمانيا وسويسرا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية أن يدعم اليوندسيب النظام في إطار مهمة تنظيمية بدلاً من دعمه في إطار مشروع تعاوني تقني.

٩- وسلّط الاجتماع الضوء على ضرورة مواصلة تدريب السلطات الوطنية المختصة وتقديم الدعم إليها.

١٠- وقد حظيت مسألة مواصلة نظام قاعدة البيانات الوطنية خلال فترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ بدعم واسع النطاق. وجرت مناقشة تحسينات النظام الممكنة، وتم تبادل الخبرات بشأن سبل تنفيذ النظام لضمان منفعته إلى أقصى حد. وأدرج اليوندسيب الاقتراحات في خطة مشروعه لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣.

١١- أوصى الاجتماع أيضاً بتقديم دعم أكبر إلى البلدان النامية التي صادفت مصاعب جمة في تنفيذ نظام قاعدة البيانات الوطنية من جراء البنى التحتية الوطنية المحدودة من حيث قدرتها على دعم تكنولوجيا المعلومات. وقد أوصيت البلدان المتقدمة بعملية نقل

الملكية وإبقاء اليوندييب المالك الأساسي لنظام قاعدة البيانات
الوطنية.
